

مفاهيم القرآن

(250) يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهلهم وما ولوا" (1). إن الحديث الأخير وإن كان حول القضاء والفصل بين الخصومات إلا أن اعتبار هذه الصفة في مقام القيادة والزعامة العليا يكون أقوى بدليل الأولوية، لأن مقام الرئاسة العليا والقيادة أكثر خطورة وأهمية من مقام القضاء، ومسؤولية الفصل بين الخصومات ولذلك فهو أكثر حاجة إلى اعتبار وصف العدالة. أضف إلى ذلك، أن من كان يتصدى للقضاء - في تلك العهود - كان نفسه يشغل مقام الحكم والإدارة أيضاً. ثم إذا كان وصف العدالة مشروطاً في إمام الجماعة الذي يؤم جماعة من المصلين وهو عمل محدود و مؤقت، كما نعلم، فمن الأولى أن يكون مشروطاً في الحاكم الإسلامي للأمانة المترتبة على مسند القيادة العامة والآخذ بمقدرات الأمانة، والمتصرف في عامة شؤونها، والمدير لأمورها في شتى المجالات الحيوية في خضم الحياة السياسية. * * * 5/ الرجولة: إذا كان الإسلام يشترط أن يكون الوالي والحاكم والقاضي رجلاً فليس لأجل أنه يريد الخط من كرامة المرأة والتقليل من شأنها وشأنها، أو احتقارها، إنما يقوم بهذا العمل مراعاةً للظروف والنواحي الطبيعية في المرأة والخصائص التكوينية التي تقتضي مثل هذا التفاوت في موضوع الرئاسة العليا، كما أن مبدأ توزيع المسؤوليات الاجتماعية وتقسيم الوظائف حسب الإمكانيات يقتضي من جانب آخر إيكال كل مسؤولية ووظيفة إلى من يمكنه - بحكم طبيعته - القيام بها، وأدائها. وحيث إن (المرأة) إنسانة عاطفية أكثر من الرجل؛ لذلك، فهي قد اعفيت في منطق الإسلام - من المسؤوليات الشاقة والواجبات الثقيلة، وأُوكِلَ كل ذلك إلى

1- جامع الأصول 4:53 أخرجه مسلم.